ع امهاتكم لا تعلمون شيئا وغاير بين اللفظين تفننا في العبارة والله
اعلم الان وقد ذكر في الكلام الي وعلى الاخرة دار اقامة واصلحها وعلى
سرعة رحلته وافقه او الازمة فيتزود لها او نحو هذا من التفاوت
والله اعلم وانما نسب هذا الحكم للعقل مع ان الشرعي والعادي
لابد فيهما ايضا من العقل لان العقل مستقل في هذا ابنعسه بخلاف
الشرعي والعادي فانه لابد معه من ضميمة شيء اخر وهو
الشرع او العادة فلذلك نسب الى تلك الضميمة فقيل شرعي
وعادي والاول العقل شرط في كل حكم على ما قاله المحاسبي من انه
غريزة يتاتى بها ادراك المعقولات او ملزوم لها على ما قاله الاشعري
من انه فسر العقل بالعلم او ضداده الخاصة به واما امام الحرمين
فالعقل عنده بعض العلوم الضرورية وهي العلم بالواجبات واستحالة
المستحيلات وجواز الجائزات فلا يجهلها بعد وجودها وليس
بعاقل يريد الغير ضروري ان كل عاقل يدرك ان الشيء اما لا يمكن
عدمه ويقال له الواجب او لا يمكن وجوده ويقال فيه المستحيل
واما ان يمكن فيه العدم والوجود ويقال له الجائز ولا شك ان كل عاقل
ينتقش في هذا التقسيم واما الجهل بتسمية الاول واجبا والثاني
مستحيلا والثالث جائزا فلا يكون به غير عاقل لان هذه التسمية
محض اصطلاح والمتكلمين كما نبه عليه الشيخ في شرح الكبرى و
انما قال ينحصر ولم يقل ينقسم لان الانحصار اخص فكل منحصر منقسم
وليس كل منقسم منحصرا او بعض المنقسم منحصر كهذه الثلاثة
وبعض المنقسم ليس بمنحصر كصفات الباري جل جلاله ووجه الحصر
في الثلاثة ان كل ما يحكم به العقل ان كان يقبل الثبوت والانتفاء
معا فهو الجواز وان كان لا يقبل الا الثبوت فقط فهو الوجوب وان

كان

بوجوب الواجبات

٦

كان لا يقبل الا الانتفاء فقط فهو الاستحالة واعلم ايضا ان هذه
المصادر وهي الوجوب والاستحالة والجواز تابعة لموصوفها
في القدم والحدوث فان كان موصوفها قديما كذات العلي
وصفاته فوجوبها كذلك وان كان حادثا كالتحيز للجرم فهو واجب
له وهو حادث لحدوثه وكذا الاستحالة هي ايضا قديمة فيما
تنزه عنه الله تعالى كاستحالة الشريك فان معناها تنزيه الله عن
التعدد وهو معنى الوحدانية واستحالة حادثة كاستحالة خلو الجرم
عن الحركة والسكون وكذا الجواز حادث كموصوفه والله اعلم واعلم
ان الواجب قسمان واجب قديم كذات الله تعالى وصفاته وواجب
حادث كالتحيز للجرم وقبوله الاعراض وكذا الجائز فيه قسمان جائز
حادث كذواتنا وصفاتنا وجائز ليس بحادث ولا قديم كالاجرام التي
لم توجد في المستقبل تنبيه وقع في شروح المحصل حين عرف
السبب فانه ما يلزم من وجوده الوجود وبالعدم من عدمه العدم
بالنظر الى ذاته ما يوهم ان قوله بالنظر الى ذاته مرجع للجملة الاولى
فقط مع انه يرجع للجملتين معا لانه قالوا انما قلنا بالنظر الى
ذاته لانه قد لا يلزم من وجود السبب وجود المسبب لعروض مانع
او تخلف شرط ا ه وكذا ايضا قد لا يلزم من عدمه العدم لخلافته
عنه وجود سبب اخر كوجود البول الصغار لعدم الغائط الذي
هو احد اسباب وجود الطهارة فالقيد المذكور في السبب رجع
للجملتين خلاف ما في الشرط والمانع فانه رجع فيهما للجملة
الاخيرة فقط كما في شرح المقدمات وقف عليه قوله الواجب ما لا
يتصور في العقل عدمه والمستحيل ما لا يتصور في العقل
وجوده والجائز ما يصح في العقل وجوده وعدمه ما في قوله